العلوم بمعلوماتها اما اجمالا او تفصيلا فيلزم تماثلهما لان كل علمين تعلقا بمعلوم واحد بجهة واحدة فهما
متماثلان ويلزم اما قدمهما معا او حدوثهما معا لان المتماثلات يجب اشتراكها في اللوازم فان قيل في
جوابهم هذا لازم عليكم في العالمية فانه اذا تعلق علم المبدأ تعالى بشيء وتعلق به علم المبدأ من وجه واحد لزم
تماثلهما واشتراكهما في القدم والحدوث فما جوابكم في العالمية فهو جوابنا في العلم قلنا لهم ان يقولوا في دفع
هذا النقض علم المبدأ تعالى تعلق الذات بالمعلوم وعلمنا تعلق العلم بالمعلوم فليسا اي هذان التعلقان
من وجه واحد فلا يكونان متماثلين والجواب انه لا يلزم من الاشتراك في وجه التعلق وطريقه التماثل اذ
المختلفات بل المتضادات تشترك في لازم واحد فقيل اذا لم يدل ما ذكرناه على تماثل العلمين فبم يعرف
تماثل العلوم قلنا ان كان هناك طريق آخر لمعرفة تماثلهما فذلك يتوصل به اليها والا توقف كما في ساير
الاشياء التي لا سبيل لنا الى معرفتها سلمنا التماثل لكن لا يجب الاشتراك في القدم والحدوث لان المتماثلين
قد يختلف فيهما كما في الوجود فان وجوده تعالى قديم ووجود الممكنات حادث مع تماثلهما وسره ان المتماثلين
لا بد ان يتمايزا بشيء فربما كان ذلك الشيء مبدأ الحكم المختص الثاني من الوجوه انه تعالى عالم بما لا نهاية له فلو
فرض ان علمه زايد على ذاته فيلزم ان يكون له علوم موجودة غير متناهية ضرورة ان العلم بشيء غير
العلم بشيء آخر والجواب منع التعدد في التعلقات العلمية وهي اضافية فيجوز لا تناهيها واما ذات العلم
فواحدة الثالث منها يلزم على تقدير كونه عالما بعلم ان يكون علمه بعلمه زايدا على علمه وتسلسل العلوم الموجودة
الى ما لا نهاية له والجواب انه في الاضافات لان علمه واحد له تعلقات بمعلومات لا تتناهى من جملتها
علمه الذي هو قائم به بلا اعتبار … الرابع لو كان تعالى ذا علم لكان فوقه عليم واللازم باطل
بيان الملازمة قوله وفوق كل ذي علم عليم والجواب المعارضة بقوله تعالى وما تحمل من انثى ولا تضع الا
بعلمه وقوله ولا يحيطون بشيء من علمه وتأويله بالمعلوم خلاف الظاهر وان الله عنده علم الساعة كيف وانه اي
قوله وفوق كل ذي علم عليم دليل لفظي عام يقبل التخصيص فيجب تخصيصه بما عدا الباري لما بينا انه ثبت بما
ذكرناه من الدليل القطعي على ثبوت علمه المقصد الرابع انه تعالى حي هذا مما اتفق عليه الكل من اهل الملل
وغيرهم لانه عالم قادر لما مر من الدلايل فقد اطبقوا ههنا عليه اي على انه عالم الا شرذمة لا يعبأ بهم كما عرفته وكل
عالم قادر فهو حي بالضرورة لكن اختلفوا في معنى حيوته تعالى فقيل اما عند الحكماء الامتزاج النوعي كما يشعر به كلام
المحصل حيث قال المراد من الحيوة ان كان اعتدال المزاج او قوة الحس والحركة فهو معقول وان كان امرا ثالثا فلا

الوجه الثاني
جوابه
الوجه الثالث
جوابه
الوجه الرابع
جوابه

من تصوره واقامة الدليل عليه واما قوله ذلك المعنى سواء كان نفس ذلك الحس والحركة او مغايرة
لها على ما اختاره ابن سينا لما مر ولا نتصور الحيوة بشيء من هذه المعاني في حقه تعالى فقالوا انما هي كونه
يصح ان يعلم ويقدر وهو مذهب الحكماء وابي الحسين البصري من المعتزلة وقال الجمهور من اصحابنا ومن
المعتزلة انها صفة توجب صحة العلم والقدرة اذ لولا اختصاصه بصفة توجب صحة العلم الكامل والقدرة
الشاملة لكان اختصاصه بصحة العلم والقدرة الكاملتين ترجيحا بلا مرجح واجابوا عنه بانه منقوض
باختصاص تلك الصفة الموجبة للصحة فانه لو كان لصفة اخرى لزم التسلسل في الصفات الموجودة وهو محال فلا بد
من الانتهاء الى ما لا يكون اختصاصه لصفة اخرى فيكون ترجيحا بلا مرجح ولما كان استدلالهم هنا مبنيا
على تماثل الذوات اشار الى بطلانه بقوله والحق ان ذاته تعالى مخالفة بالحقيقة لساير الذوات فقد يقتضي هو
لذاته الاختصاص بامر فلا يلزم ترجيح من غير مرجح ومن المعلوم ان ليس جعل ذلك الامر الذي يقتضيه
ذاته لذاته علة صحة العلم اولى من جعله اي جعل ذلك الامر نفس صحة العلم فمن اراد
اثبات زيادته على نفس الصحة فعليه بالدليل المقصد الخامس في انه تعالى مريد فيبحث ان الحق
في اثبات الارادة ولا يتبين من تصويرها ولا تعريفها وتحقيقها بالبرهان فاثبتها فقال الحكماء
ارادته تعالى هي نفس علمه بوجه النظام الاكمل ويسمونه عناية قال ابن سينا العناية هي احاطة علم الاول
تعالى بالكل وبما يجب ان يكون عليه الكل حتى يكون على احسن النظام فعلم الاول بكيفية الصواب في ترتيب
وجود الكل منبع لفيضان … الخير في الكل من غير انبعاث قصد وطلب من الاول الحق وقال ابو الحسين
وجماعة من رؤساء المعتزلة كالنظام والجاحظ والعلاف وابي القاسم البلخي ومحمود الخوارزمي ارادته
تعالى هو علمه بنفع في الفعل وذلك كما يجده كل عاقل من نفسه ان ظنه واعتقاده بنفع في الفعل او علمه يوجب
الفعل ويسميه ابو الحسين بالداعية ولما استحال الظن والاعتقاد في حقه تعالى انحصر داعيته في العلم بالنفع
ونقل عن ابي الحسين وحده انه قال الارادة في الشاهد زايدة على الداعي وقال الحسين النجار الارادة اي كونه
مريدا امر عدمي وهو عدم كونه مكرها ومغلوبا وقال الكعبي هي في فعله العلم بما فيه من المصلحة وفي
فعل غيره الامر به وقال اصحابنا ووافقهم جمهور معتزلة البصرة انها صفة ثالثة مغايرة للعلم والقدرة
توجب تلك الصفة تخصيص احد المقدورين بالوقوع واحتجوا عليها اي على ثبوت تلك الصفة بان الضدين
نسبتهما الى القدرة سواء اذ كما يمكن ان يقع بها هذا الضد يمكن ان يقع بها ذلك الضد من غير فرق بينهما

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)